دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة وسبل تعزيزه "دراسة ميدانية"

إعداد

أ/ منال محمد بن عمر الخلاف

ماجستير، تخصص سياسات تربويه، قسم التربيه،

كلية التربيه، جامعة الملك خالد

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور.

المجلد الخامس عشر – العدد الرابع – الجزء الرابع (أ) - لسنة 2023

دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة وسبل تعزيزه "دراسة ميدانية"

أ/ منال محمد بن عمر الخلاف

الملخص:

هدفت الدراسة الكشف عن دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة وتحديد السبل المقترحة لتعزيزه، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغت (356) من معلمي المرحلة الابتدائية موزعين وفق متغيرات (النوع/ التخصص/ المؤهل)، وأشارت النتائج إلى أن واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة جاء متوسطاً، وأن موافقة عينة الدراسة على السبل المقترحة لتعزيز دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة جاءت مرتفعة جداً، كما أشارت النتائج لعدم وجود فروق دالة إحصائياً في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع أو التخصص، بينما توجد فروق دالة إحصائياً في استجاباتهم تعزى لمتغير المؤهل لصالح ذوي المؤهل التربوي. وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن التوصية بما يلي: ضرورة التحديث المستمر لمضمون السياسة التعليمية بما يضمن مواكبتها للمتغيرات والمستجدات التربوية المعاصرة. تنقيح السياسة التعليمية وحذف ما بها من حشو أو غموض. تشكيل لجان متخصصة من الخبراء لدراسة مشكلة الفاقد التعليمي من حيث مسبباتها وكيفية التعامل الإيجابي معها. التواصل المستمر من جانب المسئولين مع الأسرة والمجتمع المحلي للعمل معاً من أجل التغلب على مشكلة الفاقد التعليمي. عمل ندوات ولقاءات للتوعية المجتمعية بمشكلة الفاقد التعليمي وآليات التعامل الإيجابي معها.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، الفاقد التعليمي، التسرب الدراسي، الرسوب الدراسي.

The Role of Educational Policies in Reducing Educational Loss in Primary Schools in Jeddah and Ways of Enhancement: A Field Study

Manal Mohammed Al-Khalaaf
Master's degree in educational policies, Department of Education, College of Education King Khalid University
Email: manal.m.alkhalaaf@gmail.com

ABSTRACT

The study aimed to uncover the role of educational policies in reducing educational loss in primary schools in Jeddah and identifying the proposed methods of enhancement. To achieve this goal, the study utilized a descriptive methodology and employed questionnaires to collect data. The study was administered to a sample consisting of 356 primary school teachers, distributed according to variables such as gender, specialization, and qualification. The results indicated that the actual role of educational policies in reducing educational loss in primary schools in Jeddah was moderate. The sample's agreement with the proposed methods to enhance the role of educational policies in reducing educational loss in primary schools in Jeddah was very high. The results also showed no statistically significant differences in the study sample's responses attributed to gender or specialization variables, while there were statistically significant differences in their responses attributed to the qualification variable in favor of those with an educational qualification. Based on the study's findings, the following recommendations can be made: the need for continuous updating of the educational policy content to ensure its alignment with contemporary educational changes and developments, revising the educational policy and eliminating any redundancies or ambiguities, establishing specialized committees of experts to study the issue of educational loss in terms of its causes and how to positively address it, continuous communication by officials with families and the local community to collaborate in overcoming the issue of educational loss, and organizing seminars and

meetings for public awareness about the issue of educational loss and positive strategies for dealing with it.

Keywords ***:*** **Educational Policies, Educational Loss, Dropout, Academic Failure**.

المقدمة:

يحظى التعليم باهتمام متزايد في معظم المجمعات التعليمية باعتباره الأساس الذي يغذي المجتمع بالاحتياجات من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بالمجتمع وتنمية جودة الحياة التي يتطلع إليها الأفراد والمجتمعات على حد سواء، فبجودة التعليم تنضج الرؤية المعرفية والعلمية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات العمل الوطني، فالتعليم يسهم في نشر اكتساب المعرفة ونشرها، كما في يسهم في تقدك المجتمعات وازدهارها.

ولقد أحدثت التطورات تحولات في العملية التعليمية في كيفية استخدام طرق تدريس لتكون مناسبة وملائمة وفق الفروق الفردية للتلاميذ وفق خصائص النمو المختلفة، حيث أنها وجدت طرق مستحدثة في اكتساب المهارات والمعارف في توظيف التعليم المتميز لإيجاد الكثير من الحلول التي تناسب ميول واتجاهات طلابها، لأن عالمنا اليوم متطور ومتغير بشكل مستمر وسريع، فهو يتطلب إحداث التطوير والتغيير المؤسسي المناسب باستمرار، لكي تستطيع مؤسساتنا التعليمية في القطاع العام والخاص العمل في بيئة صحية ومرنة وقادرة على التعامل مع المتغيرات، سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية، من أجل تنفيذ خططها وبرامجها المختلفة بنجاح (القليب، 2008، 5).

لذا حظيت السياسات التربوية باهتمام عالمي متزايد، حيث تولي الأنظمة السياسية عناية خاصة بتطويرها، كونها تجسد الأهداف التربوية، وتوضح مواقف الجهات المسئولة من القضايا المتعلقة بها، ويعد عدم وضوحها من أبرز المشكلات التي يعاني منها النظام التربوي وأن عملية صنعها تشكل تحديا للأفراد والجماعات (عيدات، 2007، 54).

وتحدد السياسة التعليمية إطار التعليم وفلسفته وأهدافه ومراحله وأنواعه، فلا يمكن لأي أمة أن تنهض فكرياً وحضارياً ما لم يكن لديها سياسة تعليمية واضحة وواقعية ومرنة مستمدة من فلسفة المجتمع ومنسجمة مع مبادئه وقيمه وقائمة على أسس علمية. فالسياسة التعليمية المبنية على أسس علمية تساعد في وضع الخطط وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع، وفي تحديد آلية لقياس الأداء في النظام التعليمي، وفي تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير على ضوئها العملية التربوية، وفي توجيه واتخاذ القرارات الصائبة

لتحقيق الأهداف الموضوعة، وفي تحديد المسؤوليات الإدارية عن تنفيذ تلك السياسات، وفي حل كثير من المشاكل التربوية، وفي تغيير الأوضاع التربوية القائمة وغير المرغوب فيها. وفي المقابل إذ لم يكن هناك سياسة تعليمية ناجحة يؤدي ذلك إلى ضياع أموال وجهود بشرية كبيرة تبذل في بناء مؤسسات تعليمية تتطلب تكاليف باهظة دون أن تحقق الهدف المرجو منها (الغامدي، وعبد الجواد، 2002، 72).

وتحظى السياسات التعليمية باهتمام واسع من قبل الباحثين وصانعي السياسات، وذلك لارتباطها الوثيق بالسياسة العامة للدول، وما تقوم به من دور مهم في تشكيل وتوجيه حركة النظام التعليمي بكافة عناصره في الحاضر واستشراف ما ينبغي عليه في المستقبل، بوصفها أحد العوامل الاستراتيجية المهمة التي تؤثر في العملية السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية والتنموية للمجتمعات أجمع، وعن طريقها يتم بناء وضبط سلوك وتوجهات أفراد المجتمع في كافة المجالات وفق القيم التي يتبناها المجتمع. (السهلي، 2019، 16).

وبذلك يشير تطوير السياسات التربوية إلى خاصية رئيسية من سمات العمل المتميز، ويستمد جزءا أساسيًا منها في مسيرة الحياة المعاصرة، وضرورة من ضرورات التقدم، في مختلف المجالات ومنهج عمل في كافة برامج ومشروعات الخدمات والإنتاج (صائغ، 2005، 2).

وتعد مشكلة الفاقد التعليمي أو ما يعرف بالخسارة التعليمية أو (الهدر المدرسي) واحدة من المشكلات الخطيرة التي تواجه القطاع التعليمي في مختلف مناطق العالم، إذ لم تقتصر أضرار انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالميّ فقط، بل أثّرت في جميع القطاعات بدرجات متفاوتة، ومن أكثرها تأثّرًا التعليم؛ إذ أدّت المرحلة الأولى من تفشي الفيروس إلى تعطّل التعليم، وتوقفه مدّةً من الزمن، ما ألحق ضررًا على مُختلف الأصعدة ضمن المجتمع التعليميّ، وصار من الضروري البحث عن حلول فوريّة تساعد على استمرار الدراسة بأي شكل من الأشكال، وكان الخيار المتاح هو الاستعانة بشبكة الإنترنت، وتطبيقات التواصل الاجتماعي؛ من أجل بناء نمط تعليميّ يتدارك أي فجوات قد تحصل بسبب التوقف المفاجئ عن التعلّم، فجاء التعليم عن بُعد بديلًا مؤقتًا للتعليم المدرسيّ، وبرزت ظاهرة الفاقد التعليمي بقوة في معظم أنحاء العالم خلال جائحة كورونا وما رافقها من إغلاق طويل للمدارس والجامعات، وما تخللها من

تحول من التعليم المباشر إلى التعليم عن بعد دون استعداد وجاهزية مسبقين في بداية هذا التحول (الرشيدي، 2022، 316).

ولا بد من الإشارة إلى أن عملية إعادة بناء المعارف والمهارات الأساسية التي لم يتم تعلمها، ويمكن النظر إليها على أنها فقدت، تحتاج أولا، وقبل كل شيء، إلى تحديد نسبة الفاقد التعليمي لدى المتعلمين بناءً على ما يفقدونه أو لا يتعلمونه من المعارف والمفاهيم الأساسية بسبب عدم اكتمال الدورة التعليمية المعرفية لأي سبب كان، وتوظيف أدوات قياس تربوية فعالة، والاستناد إلى جهد بحثي موجّه لدراسة معمقّة، وهذا يتطلب أيضا وقتا كافيا للقياس والتقييم (الرمحي، 2021).

مشكلة الدراسة:

جاءت أهم نتائج دراسة سارة المنقاش (2006، 381) بأن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وضعت قبل أكثر منذ فترة بعيدة، ولم يجرِ عليها أي تعديل أو تطوير، لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي، وعلى العالم أجمع، خاصة في مجال التعليم كما أكدت الدراسة وجود بعض الملاحظات على سياسة التعليم في المملكة من ناحية الصياغة والمضمون والتطبيق لكي تتوافق مع المعايير الدولية، والتوجهات العامة للسياسات التعليمية. وتتفق معها دراسة العصيمي (2007، 180) والتي ذكرت أن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تحتاج إلى وضع تنبؤات، ورؤًى تربوية مستقبلية، سواء عن الظروف أم السلوكيات كما تحتاج إلى تحديد معايير لقياس أداء العاملين في التعليم ووضع معايير لقياس الجودة أثناء العمليات.

وقد أكدت رؤية المملكة العربية السعودية 2030، أن من أبرز أهدافها في مجال التعليم العالم أن يسهم التعليم في دفع عجلة الاقتصاد عن طريق سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات المناسبة (وثيقة المملكة العربية السعودية، 2030، 40).

ويمثل الفاقد التعليمي قضية شائكة، ويشكل قوة مدمرة لكفاءة النظام التربوي والجهود المبذولة لتطويره، حيث أشارت إحصائيات التعليم في الدول العربية إلى أن الفاقد التعليمي

يستحوذ على أكثر من 20٪ من مجمل ما ينفق سنويا على التعليم في هذه الدول، فهي ظاهره يعاني منها العالم أجمع ولهذا تكاتفت الجهود في العمل على خفض نسب الفاقد التعليمي (الداود، 2014)

وعند حديثنا عن الفاقد التعليمي هو مفهوم سابق مرافق للعملية التعليمية حتى قبل ظهور هذا المسمى ولكن بسبب جائحة كورونا أدى ذلك لظهوره على الواجهة بشكل قوي وواضح في الميدان التربوي والتعليمي بشكل كبير ولافت للانتباه تعتبر الجائحة السبب الرئيسي في التحول إلى التعليم عن بعد في معظم دول العالم بما فيها المملكة العربية السعودية، حيث وفرت المنصات التعليمية والإمكانيات المناسبة مما أدى إلى استمرار التعليم دون انقطاع تقريبا وذلك بناء على تقييم التحصيل التربوي الدولي أثناء الجائحة مما كان له الأثر الكبير والواضح على تقليل الفاقد التعليمي لدى الطلبة بشكل كبير، ولكن ذلك لم يمنع من وجود هذا الفاقد ولو بنسبة أقل.

إن خطورة الفاقد التعليمي تستدعي من المسئولين عن قطاع التعليم والتربويين التفكير بعناية لدراسة المشكلات التعليمية المسببة للفاقد التعليمي بنظام التعليم الثانوي، وتقديم المقترحات والحلول لبيان كيفية العمل على الحد منها، مع الأخذ بالاعتبار أن للفاقد التعليمي أسباباً مختلفة، وأضرار وانعكاسات سلبية كثيرة على مستوى الفرد والمجتمع على كل من المديين القريب والبعيد.

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في الحاجة للكشف عن واقع دور السياسة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة ووضع السبل المقترحة لتعزيزه.

أسئلة الدراسة: سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما واقع دور السياسة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمين؟
2. ما السبل المقترحة لتعزيز واقع دور السياسة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمين؟

3. ما مدى تأثير متغيرات النوع (ذكور/ إناث) والمؤهل (تربوي/ غير تربوي) والتخصص (شرعي/ لغوي) في رؤية عينة الدراسة لواقع دور السياسة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة والسبل المقترحة لتعزيزه؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة تحقيق ما يلي:

1. الكشف عن واقع دور السياسة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمين.
2. تحديد السبل المقترحة لتعزيز واقع دور السياسة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمين.
3. بيان مدى تأثير متغيرات النوع (ذكور/ إناث) والمؤهل (تربوي/ غير تربوي) والتخصص (شرعي/ لغوي) في رؤية عينة الدراسة لواقع دور السياسة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة والسبل المقترحة لتعزيزه.

أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

1. أهمية الموضوع وارتباطه برؤية المملكة العربية السعودية 2030م التي تستهدف تطوير التعليم العام.
2. إثراء الدراسات المستقبلية في مجال تطوير التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.
3. تزايد الفاقد التعليمية بصفة عامة وفي المرحلة الابتدائية بوجه خاص.
4. تعويض الفاقد التعليمي الذي قد تكون بسبب الظروف التي تطرأ على حياة الإنسان.
5. أهمية السياسة التعليمية وضرورة العمل على تحديثها باستمرار مواكبة للمتغيرات والمستجدات المعاصرة.
6. يمكن للدراسة أن تفيد مسئولي المدارس الابتدائية من خلال الكشف عن واقع السياسة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي ووضع السبل المقترحة لتعزيزه.
7. يمكن للدراسة أن تفيد المسئولين عن السياسة التعليمية من خلال الكشف عن واقع دورها في الحد من الفاقد التعليمي ووضع السبل المقترحة لتعزيزه.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية: دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي بالمرحلة الابتدائية.
2. الحدود البشرية: معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية.
3. الحدود المكانية: مدارس التعليم الابتدائي بمحافظة جده.
4. الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول للعام 1444هـ.

مصطلحات الدراسة:

1. السياسات التعليمية:

تعرف السياسات التربوية بأنها: قوانين وأنظمة ولوائح تتضمن مجموعة مبادئ أو أفكار أو اتجاهات تمثل الأطر العامة التي تضعها الدولة ممثلة بوزارة التربية والتعليم، والغاية منها توجيه النظام التربوي والعملية التربوية، وترسيخ العدالة والمشاركة والديمقراطية والمنهج العلمي (عبيدات، 2007، 54).

ويرى عياصرة (2011، 38) أن السياسات التربوية هي تفكير منظم، يوجه الأنشطة والمشروعات في ميدان التربية والتعليم، التي يراها واضعوا السياسة التربوية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة.

وتعرفها الباحثة بأن السياسات التعليمية: هي منظومة شامله ومتكاملة من الأسس والمبادئ والأنظمة والقوانين والنظريات التي تخدم العملية التعليمية والممارسات التربوية.

2. الفاقد التعليمي:

هو ما تفقده المؤسسات التعليمية من موارد مالية وبشرية دون تحقيق الأهداف المرجوة، كما يتضمن الفاقد التعليمي تسرب التلاميذ من الدراسة أو انقطاعهم عنها أو رسوبهم فيها (أبو الوفا وحسين، 2000م، 99).

وتعرفه الباحثة: بأنه الفقد الجزئي أو الكلي لبعض موارد المدرسة دون تحقيق الأهداف المرجوة أو انقطاع التلاميذ وتسربهم من الدراسة بها أو رسوبهم في بعض المقررات أو الفصول الدراسية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة الرشيدي (2022): هدفت تعرف مشكلات تفاقم الفاقد التعليمي في ظل جائحة (كوفيد-19) ومقترحات علاجها للحد من الفاقد التعليمي بمرحلة التعليم الثانوي بدولة الكويت من وجهة نظر كل من الطلاب والمعلمين والموجهين للحد من الفاقد التعليمي، واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي لإعداد استبانة بمشكلات تفاقم الفاقد التعليمي في ظل جائحة (كوفيد-19)، مكونة من أربعة مجالات تتعلق بـ (الإدارة التعليمية وبالمعلم والمتعلم والمنهاج الدراسي)، تفرع منها (65) فقرة لمشكلات تفاقم الفاقد التعليمي في ظل جائحة كرونا، وتم تطبيقها على عينة مكونة من (145) معلما وموجها تم اختيارهم عشوائيا من جميع محافظات دولة الكويت، و(266) طالبة من طالبات ثانوية الفروانية بنات، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر المشكلات التي تزيد من حدة الفاقد التعليمي بنظام التعليم الثانوي بدولة الكويت تمثلت في غياب اهتمام الإدارة المدرسية بالأنشطة وبظروف الطلاب النفسية، وسلبية المعلمين تجاه التعليم المدمج وعدم فعاليته. وغياب العلاقة التكاملية (بين المعلم وولي الأمر). وانعدام وجود بيئة تعليم تفاعلي من شأنها أن ترفع من استجابة الطلبة للتعلم، وأن بعض المناهج الدراسية تحتاج لتطبيقات عملية يفتقر إليها النظام التعليمي الحالي، وأن محتوى بعضها يحتاج إلى تغير شامل لعدم مواكبته للتطورات والوقائع والأحداث المستمرة في العالم، ولا تساعد المعلم على الإبداع، وتوصلت الدراسة إلى بعض المقترحات للحد من الفاقد التعليمي ومن أهمها تفعيل التعليم المتمازج، وتوفير نماذج مختلطة من التعليم وتضمين برامج لدعم تعلم اللغات، ودعم التدريس المساند والتعليم الصيفي وبرامج تنفذ بعد دوام المدرسة الرسمي.
2. دراسة الدليمي (2021): هدفت التعرف على طرق معالجة الفاقد التعليمي للمهارات الأساسية في مقرر اللغة الإنجليزية في للصف السادس، وتكونت عينة الدراسة من (16) معلمة، تم استخدام أداة الملاحظة، وتم التحقق من دلالات الصدق والثبات، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن من أكثر طرق المعالجة للفاقد التعليمي استخداماً

هي: الواجبات المنزلية، يليها الاختبارات الدورية، ثم أوراق العمل، ثم بناء الاختبارات التشخيصية. وأقلها استخداما الألعاب الإلكترونية، والفيديوهات التعليمية، والتطبيقات الإلكترونية، وفي ضوء النتائج أوصت الباحثة توجيه المعلمين لاستخدام طرق معالجة الفاقد التعليمي.

3. دراسة العنزي (2021): هدفت الكشف عن مقترحات المعلمين والمشرفين التربويين لمعالجة الفاقد التعليمي ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة البحث النوعي القائم على منهج دراسة الحالة وتمثلت الأداة بمقابلة منظمة تضمنت سؤالا واحدا تم طرحه على المشاركين البالغ عددهم (17) فردا من المعلمين والمشرفين التربويين الذكور والإناث مختلفي التخصصات والمراحل التدريسية والمناطق التعليمية في المملكة العربية السعودية والذين تم اختيارهم للمشاركة بطريقة مقصودة وكذلك باستخدام أسلوب كرة الثلج، وبعد الحصول على البيانات جرى تحليلها تحليلا موضوعيا، وأظهرت النتائج أن معالجة الفاقد التعليمي وفق مقترحات المشاركين يمكن أن تتم عبر ستة استراتيجيات هي: (1) استخدام برامج وآليات التدريس المساندة، (2) العمل على مرونة الجدول الدراسي، (3) تحسين أداء المعلمين والطلاب، (4) تنفيذ التقويم بطرق علمية، (5) إدخال التقنية في التدريس، (6) تعاون الجهات ذات العلاقة بالعملية التعليمية داخل المدرسة وخارجها، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بالأخذ بالمقترحات في بناء برامج لمعالجة الفاقد التعليمي في مختلف المواد، واقترحت إجراء دراسة مماثلة على مشاركين من مسئولي التعليم، ودراسة تقيس واقع الفاقد التعليمي، ودراسة تقيس أثر الممارسات التدريسية عليه، وأخرى تقيس فاعلية استراتيجيات مقترحة في الفاقد التعليمي لدى الطلاب والطالبات بالاستفادة من مقترحات المعلمين والمشرفين التربويين.

4. دراسة ابن سعيد (2021): هدفت قياس مستوى فاعلية تطبيق "علمني" لقياس فاعليته في معالجة الفاقد التعليمي لدى طلبة التعليم العام في المملكة العربية السعودية واتجاهاتهم نحوه؛ إذ إن هذه الأساليب والتقنيات تعمل على حل كثير من المشكلات التعليمية، وقد جاءت فكرة تطبيق (علمني)؛ لحل مشكلة الفاقد التعليمي الذي قد ينشأ لدى المتعلم أثناء العملية التعليمية. وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات اللازمة على الأدوات الآتية: (الاختبار

التحصيلي واستبانة قياس اتجاه نحو تطبيق (علمني)، وقد تم التحقق من صدقها وثباتها للتطبيق الميداني، وبناء على ذلك طبقت هذه الأدوات على عينة الدراسة الأساسية المكونة من (30) طالبة من طالبات الصف الثاني الثانوي بمدرسة ثانوية الثامنة والعشرين بمدينة الرياض للفصل الدراسي الثاني من العام 1442هـ. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجات طالبات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة في الاختبار التحصيلي لصالح المجموعة التجريبية، وزيادة الأثر الإيجابي نحو استخدام تطبيق (علمني) في معالجة الفاقد التعليمي.

5. دراسة الزغيبي (2021): هدفت التعرف على الفاقد التعليمي خلال جائحة فيروس كورونا: مفهومه وتقديره وآثاره واستراتيجيات استدراكه، إذ يُعدُّ تأثُّر المدارس بجائحة فيروس كورونا خلال عام 2020 سابقة تاريخية، حيث أُضطرت 190 دولة لتعليق الحضور للمدارس لغالبية الطلبة الذين يصل عددهم إلى مليار ونصف طالب حول العالم، وتحوَّل المعلمون والطلبة في أغلب الدول إلى التعليم عن بُعد، وتزامن مع ذلك حصول فاقد تعليمي يتمثَّل في أن الطلبة لم يكتسبوا المعارف والمهارات التي كان من المخطط اكتسابها، وقد يكون ذلك بسبب الانقطاع لعدة أسابيع عن الدراسة أو بسبب تدني جودة التعليم عن بُعد. ويُعبّر عن مقدار الفاقد التعليمي باستخدام الانحراف المعياري، وللتبسيط تُستخدم ثلاثة أساليب أخرى، وهي (الزمن بالأشهر وهو أكثرها استخدامًا، والرتب المئينية، ونسبة فجوة التحصيل). ويُقدّر الفاقد التعليمي عادةً بالفرق الناتج عن المقارنة بين ما اكتسبه الطلبة خلال الجائحة وبين ما يكتسبه أقرانهم فعليًّا في سنوات سابقة بتحليل كمٍّ كبير من البيانات المخزّنة لعدة سنوات في منصات متخصصة بالتقويم، تُركِّز عادة على اللغة والرياضيات. وتوصّلت الدراسات إلى أن الفاقد التعليمي يظهر بصورة أكبر عند طلبة المراحل الأوليّة، وفي مادة الرياضيات أكثر من اللغة، ولدى الطلبة الأقل حظًا أكثر من بقية الطلبة. ويُقدّر الفاقد في اللغة بما يقارب شهرين وقد يصل إلى ستة أشهر، في حين لا يقل في الرياضيات عن شهرين وقد يصل إلى ثمانية أشهر. ويتوقّع أن يكون لهذا الفاقد آثار اجتماعيّة وصحيّة واقتصاديّة، ويُقدِّر البعض تلك الخسائر الاقتصادية بتريليونات الدولارات لدى بعض الدول، ما لم يتم استدراك الفاقد

التعليمي. ويستفاد من توجّهات الدول أن استدراك الفاقد سيتطلب عدة سنوات، ولذلك أقرّت الدول بعض السياسات التعليمية العامة لاستدراكه، وصعّدت قضيته لأعلى المستويات، ورصدت الميزانيات، واستقطبت الخبراء لتحديد الاستراتيجيات القائمة على الدلائل ذوات الفاعلية في استدراك الفاقد التعليمي. ومن أبرز تلك الاستراتيجيات، سرعة العودة للتعليم الحضوري أو المدمج، وإعادة تحديد أولويات المنهج، والتقويم التشخيصي، والتدريس المساند. ولعل من أهم التوصيات أن يكون الاستدراك عبر خطّةٍ لعدة سنوات، ومواصلة الاستثمار في الحلول الرقميّة، وتكثيف برامج التطوير المهنيّ للمعلِّم، وتطوير أنظمة بيانات ذكيّة في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمستويات الطلبة.

6. دراسة العتيبي (2020): هدفت التعرف على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على الفروق ذات الدلالة إحصائية باختلاف متغيري الجنس، وسنوات الخبرة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، والاستبيان كأداة لدراسته، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بجامعة شقراء، والبالغ عددهم (396)أما عينة الدراسة فقد تمثلت في عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (225) عضو هيئة تدريس بكليات التربية بجامعة شقراء، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج كان أبرزها: أن أفراد عينة الدراسة موافقون على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط حسابي 2.78من، 3.00 وأن أبرز الآليات المقترحة هي: حصر نتائج البحوث التربوية المتعلقة بسياسة التعليم مع العمل على الاستفادة منها، وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف متغير الجنس، وتبين من النتائج أن الفروق لصالح الإناث، بينما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق باختلاف سنوات الخبرة

7. دراسة الخزاعلة (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع السياسات التربوية المرتبطة بتجويد البحث التربوي في الجامعة الهاشمية، وطبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية مكونه من (40) عضو هيئة تدريس ذكوراً وإناثاً من كلية التربية بالجامعة الهاشمية، واستخدمت

الدراسة الاستبانة أداة لجمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لمناسبته طبيعة الدراسة وأهدافها والأسئلة التي تحاول الإجابة عليها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: تعمل الجامعة على إقامة مسابقة سنوية مفتوحة للبحث التربوي يشارك فيه كل قطاعات المجتمع، تعمل الجامعة على حصر نتائج البحوث التربوية التي أجريت على المشكلات الواقعية وتحديد توصياتها الإجرائية وإمكانية الاستفادة منها، تقوم الجامعة بتطوير قاعدة بيانات تتضمن البحوث التربوية المنشورة في المجالات التربوية المختلفة، تعمل الجامعة على تسويق واستثمار البحوث المنشورة في المجلات التربوية بما يحقق العائد المادي والعلمي للباحثين.

8. دراسة غوص(2017): هدفت هذه الدراسة إلى صياغة معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي بالمملكة، حيثُ استخدمت الباحثة المنهج الوصفيَّ المسحيَّ. وقد صممت الباحثة استبانة تكونت من (10) معايير رئيسة، وكانت الإجابة على فقراتها وَفقَ مقياس خماسيَّ لمدى الأهمية، ومدى التوفر، وأُخضعت لإجراءات الصدق والثبات، وطُبقت على عينة قوامُها (951) من أعضاء هيئة التدريس في (5) جامعات حكومّية، وكانت النتائج كما يلي: حازت تسعة من المعايير العشرة المقترحة على درجة أهمية كبيرة جدًّاً وهي كالتالي: (تكافؤ الفرص التعليمية، التعليم للجميع مدى الحياة، تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم، الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، زيادة المقدرة لاستيعاب الطلب المتزايد على التعليم، تنويع مصادر تمويل التعليم واستقرارها)، فيما حاز معيار واحد (المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية) على درجة أهمية كبيرة. حصل اثنين من المعايير المقترحة على درجة توافر(كبيرة) في السياسات الراهنة وهما: الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، تكافؤ الفرص التعليمية، وفي حين حازت ثلاث معايير هي: تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم، زيادة مقدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم، على درجة توافر متوسطة، أما

المعايير الأربعة التالية فلقد كانت درجة توافرها (قليلةً) وهي: التعليم للجميع مدى الحياة، الربط بين برامج التعليم العالي والتنمية، تنويع مصادر تمويل التعليم واستقرارها وترشيد الإنفاق عليها، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، فيما كانت درجة توفر معيار (المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية) غير متوفرة في السياسات الراهنة.

9. دراسة الخبراني (2015): هدفت الدراسة إلى الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية المعاصرة في صناعة السياسات التعليمة، ومقارنة صناعه التعليم في المملكة العربية السعودية وصناعة السياسة التعليمية في ماليزيا واليابان وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي وكذلك المنهج المقارن بنوعية الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: التأكيد على أهمية صناعة السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية، وأن تبدأ بقاعد الهرم ثم تنتهي بقمته، تحتاج سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى إعادة نظر في الصياغة وآلياتها، لوجود إشكالية كبيرة في بنية النصوص لبعض موادها، اختلف تأثير العوامل المؤثرة في صناعة السياسات التعليمية في دولة المقارنة بالمملكة العربية السعودية.

10. دراسة الجلاد (2008): هدفت التعرف على أهم العوامل المسببة للهدر في مدارس الفصل الواحد تحديدا في محافظه الشرقية ووضع تصور مقترح لدور المجتمع المحلي في مواجهة هذا الهدر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكانت العينة عشوائية مفرده من العاملين والقيادات التعليمية المشاركين في مدارس الفصل الواحد مثل المعلمين والمديرين والموجهين بالإضافة إلى الفتيات المتسببات وبعض أفراد المجتمع وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة والمقابلة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن من أهم عوامل الهدر في مدارس الفصل الواحد هي عوامل اقتصاديه كالانخفاض في مستوى المعيشة والعوامل الاجتماعية والأسرية كتدني المستوى التعليمي للوالدين وضعف الإمكانات المادية وعوامل أخرى مرتبطة بالمعلمات والإدارة المدرسية.

التعليق على الدراسات السابقة:

عرضت الباحثة بعض الدراسات ذات الصلة بموضوعها وتبين من خلال هذا العرض تنوع هذه الدراسات في تناولها لمتغيري الدراسة الحالية سواء بتناول السياسة التعليمية أو الفاقد التعليمي، ويلاحظ تنوع المرحل التعليمية التي ركزت عليها الدراسات السابقة كما يلاحظ تنوع التوجه العام لهذا الدراسة سواء بتناول واقع السياسة التعليمية أو الفاقد التعليمي أو العوامل المؤثرة فيهما أو علاقتهما ببعض المتغيرات، كما يلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات، وتأتي هذه الدراسة متفقة مع الدراسات السابقة في الاهتمام بكل من السياسة التعليمية والفاقد التعليمي، كما تتفق معها في استخدام المنهج الوصفي، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في ربطها بين كل من السياسة التعليمية والفاقد التعليمي من جهة وفي توجهها العام المتمثل في السعي للكشف عن واقع دور السياسة التعليمية في الحد من الفقد التعليمية ووضع السبل المقترحة لتعزيزه، إضافة لاختلاف الدراسة الحالية في مجتمعها وعينتها، وبصفة عامة استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تأكيد مشكلتها البحثية وفي عرض بعض المفاهيم النظرية، بجانب الاستفادة منها في بناء وتصميم الاستبانة وفي تفسير ومناقشة النتائج.

الإطار النظري:

المحور الأول: السياسة التعليمية:

1. مفهوم السياسة التعليمية:

عرف القطناني والسعود (2016: 14) السياسة التعليمية بأنها: "مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية والاتجاهات الرئيسية التي تحدد وجهة حركة المجتمع نحو الأهداف الكبرى والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة لأبنائه خلال حقبة معينة منه، وهي تمثل رؤية المجتمع".

وقد عرفها القريناوي وسلامة (2017: 10) بأنها: "تلك الأهداف والمبادئ والوسائل والطرق والمناهج التي يحددها النظام السياسي ضمن برنامج محدد للنظام التربوي خلال فترة معينة، فعملية صنع السياسات التربوية تتضمن عمليات إدارية سياسية يتم من خلالها وضع مجموعة من النظم والبرامج والإجراءات التي تسير النظام التربوي".

وتعرف السياسة التعليمية بأنها: "تلك الصيغ التي تعبر عنها الدساتير والقوانين والقرارات الرسمية، حول طريقة تنظيم مؤسسات الدولة المختلفة، والصيغ والأنماط والشروط التي ينبغي اتباعها في إدارتها" (النمر والدويري، 2018: 11).

وعرف جويدة وعبد الرزاق (2019: 32) السياسات التعليمية بأنها: "الخطة التعليمية السليمة والقابلة للتنفيذ، التي يقوم فيها الحوار والتكامل بين صانعي السياسة وبين الفنيين الذين يضعون الخطة ويتابعون تنفيذها، كما أنها تسعى إلى التكامل مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنها مسلك أو توجيه عام متفق عليه مقدما ليعطي إشارات وتوجهات عند اتخاذ القرارات".

وقد عرفتها اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بأنها: الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم، أداء للواجب في تعريف الفرد بربه، ودينه، وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبيةً لحاجات المجتمع، وتحقيقاً لأهداف الأمة (وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، 1416، 5).

وتعرف على أنها "العمليات تقوم بها الحكومات بترجمة رؤيتها السياسية إلى برامج وإجراءات لتحقيق النتائج وإحداث التغيير المرغوب في العالم الحقيقي (carney ،2016)

ونستنتج من التعريفات السابقة للسياسات التربوية بأنها عبارة عن مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة، لمن أجل تنظيم وتوجيه التعليم فيها، وذلك لما يخدم أهدافها العامة.

2. أهمية السياسة التعليمية:

تتعدد أهمية السياسة التعليمية كما يراها القطناني والسعود (2016: 14–15) على النحو الآتي:

- توفر السياسة التعليمية الكفايات النوعية لكافة فئات المجتمع بمختلف الأبعاد والأعماق، إذ أنها تعتبر أساس إعداد أجيال المجتمع، بناءً على القيم العليا التي تتبناها المجتمعات، والتي تشكل مجتمع المستقبل وهم: سياسيين، واقتصاديين، وتربويين، وإعلاميين، وتجار، وصناع، وإداريين، وعسكريين... وغيرهم.

- توائم السياسة التعليمية بين إمكانات المجتمع وبين أهدافه وطموحاته التي يسعى لتحقيقها، ولا يوجد فائدة من رسم سياسات تعليمية مثالية لا يمكن أن ينهض بها الواقع التربوي، فإذا تطلب النظام التعليمي أن يسير قدما، ويحقق الأهداف بأقل جهد التي تخدم المجتمع في ضوء الإمكانات المتاحة وفي أقصر فترة زمنية ممكنة، فيجب من وضع سياسة تعليمية واقعية ليتم تحقيق التطور المعرفي، والعلمي، والاجتماعي، والاقتصادي، ورسم خططه، ومستقبله الحضاري، ولا بد أن يوفر كل ما تحتاجه من إمكانيات مادية وعينية وقوى بشرية عاملة من أجل تنفيذ هذه السياسة، لكي تحقق كل ما تتطلبه خطط تنمية المجتمع.
- تعمل السياسة التعليمية على المواءمة بين متطلبات المجتمع، وبخاصة سوق العمل، وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التربوية، فلا يوجد فائدة من تخريج أفواج تعليمية ضخمة، حتى تصبح أعدادا لا فائدة منها، تعمل على تفاقم البطالة المقنعة، أو المكشوفة، بل يجب العمل على التوافق بين مخرجات النظام التعليمي، وما يحتاجه المجتمع من كوادر مؤهلة ومتخصصة.
- تنظم السياسة التعليمية العملية التعليمية من خلال التخطيط للمراحل التربوية، وقطاعاتها، والعمل على تحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة، وتحديد خطط زمنية لكي يتحقق التقدم، والأهداف، وفي تحديد الأطر، والأسس، والمبادئ، والقيم العامة التي تسير من خلالها العملية التربوية، وأهمية تحديد المسؤوليات الإدارية، والفردية، والجماعية عند تنفيذ السياسات والأهداف، ويسهل ذلك تنفيذ السياسة التربوية، كما يحقق التنمية الشاملة التي ينشدها المجتمع.

كما تعد السياسة التعليمية ذات أهمية بالغة في تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها ويمكن عرض هذه الأهمية في النقاط التالية(فنانة، 1441، 20):

- أن السياسة التعليمية تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل إطاراً مرجعياً وأيديولوجياً، والتي عن طريقها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة.
- أن السياسة التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع.

- أن السياسة التعليمية أصبحت تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم، فالتخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان يؤثر كل منهما في الآخر.
- لابد من وضع سياسة تعليمية واقعية تحدد النظام التعليمي في المجتمع لتحقيق التطور المعرفي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي ورسم خططه ومستقبلة الحضاري.

3. خصائص السياسة التعليمية:

تتعد الخصائص المميزة للسياسة التعليمية ولقد حدد القريناوي وسلامة (2017: 16) خصائص للسياسة التعليمية يجب أن يأخذ القائمون عليها بالاعتبار عند المشاركة في رسم سياسة تعليمية وهذه الخصائص هي:

- أن تكون تشاركية، أي يشترك كل من له علاقة في وضعها مثل المجتمع المحلي.
- عدم انفصال مجالات السياسة التربوية عن سياسة الدولة العامة، ولكن ينبغي أن تنسجم هذه السياسات في أهدافها مع الأهداف العامة، لكي يتحقق التكامل والشمولية لسياسة الدولة على مختلف القطاعات.
- توجيه القرارات نحو الإنتاجية وترشيد التعليم، والعمل على تشجع مخرجات التعليم للعمل.
- أن تكون ذات صبغة علمية وذلك من خلال الاعتماد على الأبحاث والدراسات العلمية وألا تعتمد على العشوائية أو على القرارات الشخصية.
- أن تكون ديناميكية أي أنها تتميز بالمرونة وقابلة للتطور والتحسين وأن تراعي التطور الثقافي والتكنولوجي.
- التوافق والانسجام بين السياسات التربوية والعادات والتقاليد والمعتقدات وثقافة المجتمع وعدم نقل خبرات الآخرين دون أن تتوافق مع بيئة المجتمع؛ وذلك من أجل ألا تتعرض للمقاومة من قبل قوى المجتمع المختلفة.
- أن تكون ثابتة ومتكاملة، أي تربط المواد الدراسية رأسيا وأفقيا، وتحقق نمو الخبرة والسلوك لدى المتعلمين.

- يجب أن تكون واضحة بحيث لا تتأثر بتغير المسئول، وتكون عامة وليست مفصلة لمساعدة المسئولين على العمل بكل حرية.

4. مقومات السياسة التعليمية:

تتعد المقومات اللازمة للسياسة التعليمية وقد حدد جويدة وعبد الرزاق (2019: 35-36) مقومات السياسة التعليمية من خلال ما يلي:

- المقومات القومية للسياسة التعليمية: وتتضمن المرجعية المجتمعية، يعني أن النظام التعليمي هو جزء من المنظومة المجتمعية يؤثر ويتأثر في المجتمع، وهي مؤسسات المجتمع وكل ما يتعلق بها من تنظيم وتشريع تؤسس لصناعة السياسة التعليمية وتحدد المبادئ التي تقوم عليها، مثل سياسة الإلزام بما تضم من توفير للتعليم وتوسيع لقاعدته وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، كما يرتبط بمقومات السياسة التعليمية أيضاً زيادة العائد الاقتصادي وإحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة واستمرار السياسات ومرونتها، والأخذ بأسلوب البدائل حتى يتم مواجهة التغيرات، ويعد الارتباط بالتخطيط والتزام المستخدمين وفاعلية نظام الإشراف والمحاسبة مع توفير الإمكانيات البشرية والمادية، جميعها جوانب رئيسية في بنية مقومات السياسة التربوية.
- المقومات الدولية للسياسات التربوية: أي تؤثر المتغيرات العالمية المعاصرة بشكل مباشر على نظم التعليم في دول العالم كما تؤثر في الدول النامية منها، ويمكن القول بأن العولمة الاقتصادية تؤثر في توقعات العمل في البلدان النامية وفي بنية العمالة وفي التوظيف بشكل عام، مما يحدث أثار مباشرة على النظام التعليمي وعلى سياساته.
- المقومات الأكاديمية للسياسات التعليمية: وهي الدراسات والبحوث التي يجربها الباحثون فيما يتعلق بواقع وتكوين وتنفيذ السياسة التعليمية، خصوصاً في مجال التربية المقارنة، وهذه المقومات لها دورها المهم في التوجيه لاختيار السياسات المناسبة في أي قطاع من قطاعات التعليم، أو تبني سياسة لحل المشكلات.

5. **مراحل رسم السياسات التعليمية:** تمر السياسات التعليمية بأربع مراحل أساسية وهي:

- المرحلة الأولى: مرحلة تحديد القضية (المشكلة): حيث تحتاج إلى اهتمام حكومي للتعرف على المشكلات التعليمية، ثم تأخذ أولوية على جدول الأعمال الحكومي للمناقشة وحشد القوى لحل هذه المشكلة.
- المرحلة الثانية: مرحلة إقرار السياسة وتنفيذها: حيث يتم إيجاد البدائل الممكنة للحل تمهيد لاختيار أحد البدائل.
- المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ السياسة: فبعد اختيار البديل المناسب يتم تطبيقه على أرض الواقع.
- المرحلة الرابعة: التغيير أو الانتهاء: حيث يتم الإقرار النهائي بالسياسة الجديدة، وقد يتم تغييرها بشكل كامل إذا كانت غير مجدية.(قريناوي، سلامة، 2017، ص ص 12–13).

6. **أركان السياسة التعليمية:** نجد أن كل سياسة تعليمية لا بد أن تتضمن أركان وقواعد رئيسية حتى يتم من خلالها فهم وبيان أهميتها ولعلى من أهم هذه الأركان ما يلي: (مراد، 2012، 12)

- الطالب أو المتعلم: نجد أن المتعلم يعتبر هو المحور الأساسي للعملية التعليمية ومن أجلة وجدة السياسات التعليمية، فالمتعلم هنا يمثل ويعتبر رأس المال البشري وصلاحه يتوقف على صلاح السياسة التعليمية التي تلقاها.
- المعلم: هو الذي يمثل الركن الثاني من أركان السياسات التعليمية إذ يتمثل ذلك في الاهتمام به ماديا ونفسيا وفكريا وعلميا، وقبل كل ذلك يتم اختياره وفق أسس علمية صحيحة.
- المقررات التعليمية: ولكي يتم معالجة هذا الجانب لا بد من وضع مناهج ومقررات تناسب المجتمع وتلبي احتياجاته، بالإضافة إلى مراعاتها للفروق الفردية وقدرات وإمكانيات المتعلمين متماشية بذلك مع التطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية المتسارعة والمواكبة لها خالية من الكمي الذي لا جدوى منه.

7. **تقويم السياسات التربوية:** السياسات التربوية لها معايير معينة تستخدم لعملية تقويم السياسات التربوية وهي كالتالي (المنقاش، 2006):

- المرجعية المجتمعية: والمقصود أن النظام التعليمي جزء لا يتجزأ من المنظومة المجتمعية التي تؤثر ويتأثر بها المجتمع.
- تكافؤ الفرص التعليمية: والمقصود به هو السماح للأطفال والشباب لمن لديه الاستطاعة والقدرة على مواصلة التعليم والاستمرار فيه من أجل الحصول على الوظائف والأدوار وفق القوة والقدرة والمسؤولية.
- جودة التعليم والتدريب: حيث أصبح التعليم والتدريب من أهم الأسس التي تقوم عليها السياسة التعليمية.
- الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل: وهذا ما تناولته السياسات التربوية المعاصرة والتي أكدت على ضرورة وأهمية ربط التعليم العام باحتياجات سوق العمل.

المحور الثاني: الفاقد التعليمي:

1. مفهوم الفاقد التعليمي:

يعد الفاقد التعليمي ظاهرة عالمية تؤدي إلى فشل نظام التعليم في تحقيق أهدافه وغاياته، ومن أسباب فقد التعليم في المدارس قضايا ذات صلة في توفير جودة التعليم وما لم يتم معالجة هذه الأسباب من قبل جميع أصحاب المصلحة في التعليم فإن نسبة معينة من المواطنين ستفقد أجندة التنمية في المجتمع على المستوى الفردي. (Kaume– Mwinzi, 2017) ويرى (al. et. Pier ،2021) أن الفاقد التعليمي هو الفرق بين ما يتعلمه الطالب في العام العادي وما تعلموه أثناء الجائحة.

ويعرف الفاقد التعليمي بأنه: " كل فقدان عام أو خاص للمعرفة والمهارات، أو التراجع في مستوى التحصيل الأكاديمي، ويكون عادة بسبب فترات انقطاع كبيرة نوعًا ما أو توقف في التعليم ". ويستخدم مصطلح "فاقد" في مجال التعليم لوصف جوانب مختلفة من فشل نظام تعليمي لتحقيق أهدافه (Deribe et. Al. 2015)

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن الفاقد التعليمي يمثل الفجوة التي حدثت في التعلم أي ما تم فقدانه أو خسارته في تعلم الطلبة؛ وبالتالي عدم تحقق النتائج التعليمية التي كان مخططا لها، أي الفجوة بين واقع ما تعلمه وتملكه الطالب، وبين ما يجب أن يكون متمكنا منه

في صفه الحالي، وذلك نتيجة لوجود مشكلات تعليمية نتجت عن كوفيد – 19 مثل عدم حدوث التعليم، أو حدوثه بطريقة غير فعالة، أو التسرب، أو التأخر الدراسي، أو عدم الذهاب إلى المدرسة، أو النسيان؛ مما يعني أنه حدث هدر في الموارد المالية والبشرية.

2. أسباب حدوث الفاقد التعليمي:

توجد العديد من العوامل التي يمكنها أن تسهم في ارتفاع نسب الفاقد التعليمي في أي مجتمع، ومن هذه العوامل ما ذكرته دراسة (عبد الودود، 2020) ووفق التصنيف التالي:

- عوامل تعزى إلى النظام التعليمي والمدرسة: تدني جودة العملية التعليمية المقدمة لأسباب عدة منها: ضعف ملاءمة المناهج التعليمية، وعدم توافقها مع اهتمامات واحتياجات الطلبة وخصائصهم، وضعف فعالية أساليب التعليم، أو تدني مهارات المعلمين واتجاهاتهم السلبية نحو التعليم ونحو المتعلمين، غياب البيئة التعليمية الآمنة والمحفزة، إهمال الفجوات التعليمية، ضعف ملاءمة البدائل التعليمية مثل التعليم عن بعد، إهمال ظروف الطالب واحتياجاته، ضعف العلاقة مع الطلبة.
- عوامل تعزى إلى المجتمع: تدني المستوى الاقتصادي للدولة وما يرافقه من ضعف الدخل، والفقر، وانتشار البطالة، وارتفاع تكاليف المدرسة، وعدم توفير التعليم المجاني.
- عوامل تعزى إلى الأسرة: ضعف الوعي أو القناعة بأهمية التعليم وقيمته، تدني الدخل، الجهل، عدم الاهتمام بالمتعلمين، انتشار فكرة عدم ضرورة تعليم الإناث، عدم متابعة الأولاد.
- عوامل تعزى إلى المتعلم: تدني الوعي/ القناعة بقيمة التعليم وأهميته، تدني الدافعية للتعلم، النفور من المدرسة، الغياب المتكرر، التغيرات النفسية، عدم القدرة على التكيف.
- عوامل تعزى إلى الطوارئ: تشمل هذه الطوارئ الاضطرابات، وانتشار الأمراض، وحدوث كوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، وكذلك أزمات، ويرافقها غياب عن المدرسة وتوقف العملية التعليمية لفترات طويلة، ونسيان ما تم تعلمه قبل حدوثها.

وركزت (الرمحي، 2021) على ثلاثة من أبرز الأسباب التي تعتقد أنها ساهمت في زيادة نسبة هذا الفاقد لدى الطلبة في ظل جائحة كورونا، وهي لا تنحصر على جائحة كورونا، بل يمكن أن تحدث في حالات آخري. وهي:

- الانقطاع المطول عن التعليم: يحدث هذا الانقطاع عند إغلاق المؤسسات التعليمية لفترات طويلة، أو خروج الطلبة في إجازات طويلة كما في العطلة الصيفية، ما يترتب عليه توقف التعلم، ونسيان ما تم تعلمه، وفقدان المهارات التي تعلمها أو إعاقة تحسينها، وعدم تعلم المفاهيم والمهارات الجديدة، وزيادة نسبة التفاوت في التعلم بين المتعلمين، وانخفاض مستويات التعلم لدى الطلبة.
- التسرب المدرسي: إذ قد يؤدي إغلاق المدارس، والغياب المطول عن الحصص الصفية الوجاهية إلى تسرب الطلبة كليا من المدرسة أو التسرب من حصص التعليم عن بعد (التسرب الافتراضي).
- الفجوة الرقمية بين الطلبة: تظهر هذه الفجوة عند التوجه نحو التعليم الالكتروني أو التعليم عن بعد، ما يؤدي إلى مستويات التعلم غير المتكافئة وغير العادلة، ويوسع مساحة "عدم العدالة"، ويفاقم فجوات التعلم بين مختلف شرائح نفس الأفواج الطلابية داخل البلد الواحد.

3. متطلبات الحد من الفاقد التعليمي:

يؤكد التربويون أنُ خطة معالجة الفاقد التعليمي وتراجع التحصيل الأكاديمي للطلاب يجب أن تتضمنَ أهدافًا ورؤية محددة المدة والفئة المستهدفة، لتشمل حصصًا إثرائية وتدريبات وتطبيقات لما سبق دراستُه، فضلًا عن إعداد خطط تعليمية منفردة للطلاب وحصر نقاط الضعف لكل طالب ومعالجتها، إلى جانب عمل مراجعات دورية شاملة لمختلف الموادّ، ويقترح الخبراء زيادة المدة الزمنية لحصص اللغتَين العربية والإنجليزية، والاستفادة من خدمات بعض المعلمين بعد الدوام الرسمي لتعزيز المهارات التي فقدها الطلاب خلال الفترة الماضية، على أن يتم تخفيض نصاب الحصص الأسبوعي للحصول على جرعات إثرائية من تلك الموادّ، كما طالبوا بالتركيز على المواد التي لها أفرع عديدة، فضلًا عن العناصر الأساسية في المواد كالنظريات والمعادلات والقواعد ومنحها قدرًا من الشرح أكثر من غيرها، مع التنويه بأهمية

التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور لتعويض الفقد التعليمي، خاصةً أنَّ المعلمين كانوا حريصين خلال فترة التعلم عن بُعد على الانتهاء من المقررات التعليمية بأي شكل، حيث إنّ ولي الأمر هو المسئول عن متابعة أبنائه وبيان مدى الفقد التعليمي، خاصةً المهارات كالقراءة والكتابة والإملاء والحساب، وغيرها من المهارات.

ومن خلال إطلاع الباحثة على نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة بني خلف (2020)، ودراسة الزغيبي(2021)، ودراسة العنزي(2021)، يمكن للباحثة أن تحدد أهم أساليب الحد من الفاقد التعليمي بما يلي:

- التركيز على تعويض الفاقد التعليمي مع بداية العام الدراسي أي أن يكون هناك توجه تربوي عبر الأنشطة اللامنهجية والإرشاد، وإعادة دمج الطلاب في مجتمعات تعليمية انقطعوا عنها لأكثر من عام ونصف وإعادة بناء علاقات الزمالة والصداقة والقيم ومحاولة إيجاد مساحة للأطفال لممارسة هواياتهم والأنشطة.
- سدّ هذه الفجوة في العملية التعليمية من خلال التعاون بين أولياء الأمور والمعلمين وحصر نقاط الضعف لكل طالب تفاديًا لتراجع مستوى التحصيل الدراسي لدى الطلاب والعمل على مُعالجة تلك النقاط.
- وضع خُطة متكاملة واضحة الأهداف والمحتوى والفترة الزمنية والفئة المستهدفة من مختلف المدارس، وذلك عن طريق الحصص الإثرائية وزيادة زمن الحصة (مدى الزمن التعليمي) لبعض المواد خلال أيام محددة من الأسبوع، حيث إنّ الفقد التعليمي الذي حدث مقتصر على بعض الموادّ وَفقًا لكثافة المادة كحصص اللغتَين العربية والإنجليزية، لأنّ هذه المواد لها أفرع عديدة، فضلًا عن التركيز على العناصر الأساسية في الموادّ كالنظريات والمعادلات والقواعد ويتم منحها قدرًا من الزمن في الشرح أكثر من غيرها.
- تنمية وتطوير مهارات، وقدرات الطلبة، وتشجيع التعلم الذاتي.
- تبني استراتيجيات جديدة في التعليم، مثل التعلم التكيفي، وإعادة تعريف أدوار المعلم.

- التركيز على تنمية المهارات الحياتية اللازمة للمستقبل، ومع عودة الطلبة للمدارس، لابد من تبني مبادرات، لإعادة تهيئة الطلبة للانخراط في الحياة المدرسية، وزيادة دافعيتهم للتعلم.
- لابد من تكاتف الجهود كافة سواء المؤسسات التعليمية، وأولياء الأمور، والمؤسسات المجتمعية في هذا الصدد، مع عدم التركيز على الكم بمعنى كمية المحتوى التعليمي المعتمد؛ بل التركيز على نوعية التعليم المقدم.
- المتابعة المستمرة لضمان تحصيل أكبر قدر من المعرفة، ومُستوى تعليمي معقول والاهتمام بوضع البرامج التعليمية الحديثة المشوقة، التي يمكن أن تقلل، إلى حدّ ما، من انخفاض المستوى التعليميّ للطلاب.
- معالجة العوامل التي تؤدي إلى التسرب والرسوب: تتباين العوامل المؤدية إلى التسرب أو الرسوب، لذلك يجب تحديد هذه العوامل بالنسبة لكل طالب مرشح والتخلص منها قدر الإمكان، آخذين بالاعتبار أنها قد تعود إلى واحدة أو أكثر من العوامل التالية: عدم الانتظام في الحضور إلى المدرسة، أو عدم تخصيص الوقت الكافي للدراسة والمتابعة، أو مواجهة صعوبات في التعلم أو معيقات في التحصيل الدراسي لأي من الأسباب، أو وجود خلل في النظام التعليمي يجعله فائق الصعوبة على الكثير من الطلبة. ويمكن أن يفيد في حالة تدني التحصيل تنظيم برامج خاصة للتعافي تتضمن دروسا للتقوية.
- التركيز على بعض المهارات التي لا تُعطى إلا من خلال الدوام المدرسي داخل الشُّعب الصفية كالكتابة والمفاهيم التربوية ومتابعة السلوك، وصعوبة إتمامها من خلال التعلم عن بُعد، ولذلك وجب الاهتمام بها أثناء الدوام المدرسي وتكثيفها بما يتماشى مع نسب الفقد لكل طالب في ظلّ أن الجانب المعرفي الخاص بتعليم الطلاب للكتابة والإملاء يشهد صعوبة، ومع الدوام المدرسي المعلم قادرٌ على تصحيح الأخطاء والتوجيه المستمرّ لتحسين المستوى.

- التركيز على التطبيقات الخاصة بمراجعة ما سبق لاستلهام المعلومات السابقة من خلال التدريبات والأسئلة والمشاركة في مشاريع صغيرة ومتوسطة وَفقًا لكل مرحلة دراسيّة وقدرات الطلبة.
- تنمية وعي الطلبة وأولياء الأمور بأهمية التعليم: إن تنمية وعي الطلبة وأهاليهم بأهمية التعليم ودوره في تحسين جودة حياة الأفراد يساعد في زيادة معدلات جعل الأسر التعليم ضمن أولوياتها وزيادة جهودها المبذولة في توفير التعليم لأبنائها حتى في المراحل الأساسية منه.
- إلزام كلّ مدرسة بإطلاق برنامج لسدّ احتياجات الطلاب من هذه المعرفة التي فقدها خلال فترة الجائحة ولم تستطع المدرسة توفيرَها من خلال التعلّم عن بُعد وقياس مستوى كل طالب في مختلف تلك المهارات، وتعويضها بخطة علاجية لمدة شهرَين أو ثلاثة أشهر وَفقًا لمستوى فقد الطلاب في مختلف المراحل الدراسية.

ومما سبق يتضح أن العمل على الحد من الفاقد التعليمي في ظل هذه الجائحة مسؤولية جماعية يجب أن تتشارك في تحملها أربعة أطراف مجتمعة، هي: الأسرة بما في ذلك الطلبة وأهاليهم، والمدرسة بما في ذلك الإدارة، والموجه التربوي، والمعلمين.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية بمدينة جدة.

عينة الدراسة ومواصفاتها: اقتصرت الدراسة على عينة بلغت (356) من معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، حيث تم تصميم الأداة بشكل إلكتروني وتوزيعها على المجموعات الإلكترونية الخاصة بمعلمي المرحلة الابتدائية، وتلقي استجاباتهم، وتم توزيع العينة وفق متغيرات النوع (ذكور/ إناث) والمؤهل (تربوي/ غير تربوي) والتخصص (شرعي/ لغوي)، ويوضح الجدول التالي توزيع العينة وفق متغيراتها.

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب (النوع– التخصص– المؤهل)

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكور	190	53.4
	إناث	166	46.6
التخصص	شرعي	181	50.8
	لغوي	175	49.2
المؤهل	تربوي	276	77.5
	غير تربوي	80	22.5
المجموع		356	100

يتضح من الجدول (1) أن نسبة أفراد العينة من الذكور أكبر من نسبة أفراد العينة من الإناث، حيث بلغت النسب على الترتيب، (53.4%)، (46.6%).

ويتضح من الجدول (1) أن نسبة أفراد العينة من ذوي التخصص الشرعي أكبر من نسبة أفراد العينة من ذوي التخصص اللغوي، حيث بلغت النسب على الترتيب، (50.8%)، (49.2%).

كما يتضح من الجدول (1) أن نسبة أفراد العينة الحاصلين على مؤهل تربوي أكبر من نسبة غير تربوي حيث بلغت النسب على الترتيب، (77.6%)، (22.5%).

أداة الدراسة: استبانة من إعداد الباحثة:

قامت الباحثة بتصميم استبانة من إعدادها بهدف الكشف عن واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة وسبل تعزيز، وقامت الباحثة بتصميم الاستبانة التي بين يديك بعد الرجوع للإطار النظري والأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وجاءت الاستبانة مكونة من جزأين، يشمل الجزء الأول البيانات الأولية للمستجيب/ة، بينما يتكون الجزء الثاني من محورين محاور، يتضمن المحور الأول العبارات الخاصة بواقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة، ويتضمن المحور الثاني العبارات الخاصة بالسبل المقترحة لتعزيز واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة، ويتكون كل محور من (15) عبارات بإجمالي (30) عبارة للاستبانة مجملة، وأمام كل عبارة

تدرج خماسي يعبر عن درجة الموافقة بحيث تتراوح ما بين مرتفعة جداً وتعطى (5) درجات، ومرتفعة وتعطى (4) درجات، ومتوسطة وتعطى (3) درجات، ومنخفضة وتعطى (2) درجتان، ومنخفضة جداً وتعطى (1) درجة واحدة فقط، وتتراوح الدرجات على كل محور ما بين (15) إلى (75) درجة بينما تتراوح على الاستبانة مجملة ما بين (30) إلى (150) درجة، وتدل الدرجة المرتفعة على وجود موافقة مرتفعة على عبارات المحور بينما تدل الدرجة المنخفضة على العكس.

صدق الاستبانة:

أ- **الصدق الظاهري:** تم التأكد من صدق الاستبانة الخارجي من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في المجال محل الدراسة؛ وذلك للقيام بتحكيمها بعد أن يطلع هؤلاء المحكمين على عنوان الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، فيبدي المحكمين آرائهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث مدى ملائمة الفقرات لموضوع الدراسة، وصدقها في الكشف عن المعلومات المرغوبة للدراسة، وكذلك من حيث ترابط كل فقرة بالمحور الذي تندرج تحته، ومدى وضوح الفقرة، وسلامة صياغتها، واقتراح طرق تحسينها بالإشارة بالحذف والإبقاء، أو التعديل للعبارات، والنظر في تدرج المقياس، ومدى ملاءمته، وغير ذلك مما يراه مناسباً. وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم التعديل لبعض العبارات، وكذلك تم إضافة وحذف بعض العبارات بحيث أصبحت صالحة للتطبيق في الصورة النهائية.

ب- الاتساق الداخلي: بعد تحكيم الاستبانة والالتزام بتعديلات السادة المحكمين تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغت (50) معلما من غير العينة الأساسية، وبعد تفريغ الاستبانات وتبويبها، تم حساب الاتساق الداخلي باستخدام حساب معامل (ارتباط بيرسون)، بين عبارات كل محور والدرجة الكلية للمحور التابعة له وقد تراوحت قيم الارتباط في المحورين ما بين(0.611) إلى(0.843)، كما جاءت قيم(ر) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية(0.01)، مما يدل على صدق الاستبانة.

ثبات الاستبانة: استخدمت الباحثة في حساب ثبات محوري الاستبانة طريقة معامل الفا كرونباخ، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (2) معامل الثبات لمحوري الاستبانة (ن=50)

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	درجة الثبات
الأول	15	**0.832**	**كبيرة**
الثاني	15	**0.874**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (2) أن قيمتي معامل ألفا كرونباخ (الثبات) في محوري الاستبانة كبيرة حيث بلغت قيمة معامل الثبات على محوري الاستبانة(0.832– 0.874)، مما يشير إلى ثبات تلك الاستبانة، ويمكن أن يفيد ذلك في تأكيد صلاحية الاستبانة فيما وضعت لقياسه، وإمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية، وقد يكون ذلك مؤشرًا جيدًا لتعميم نتائجها.

تصحيح الاستبانة: تعطى الاستجابة(مرتفعة جدا) الدرجة (5)، (مرتفعة) الدرجة (4)، (متوسطة) الدرجة (3)، والاستجابة (منخفضة) تعطي الدرجة (2)، والاستجابة (منخفضة جدا) تعطي الدرجة (1)، وبضرب هذه الدرجات في التكرار المقابل لكل استجابة، وجمعها، وقسمتها على إجمالي أفراد العينة، يعطي ما يسمى بـ(الوسط المرجح)، الذي يعبر عن الوزن النسبي لكل عبارة على حدة كما يلي:

التقدير الرقمي لكل عبارة = $\frac{(5 \times \text{ك مرتفعة جدا}) + (4 \times \text{ك مرتفعة}) + (3 \times \text{ك متوسطة}) + (2 \times \text{ك منخفضة}) + (1 \times \text{ك منخفضة جدا})}{\text{عدد أفراد العينة}}$

وقد تحدد مستوى الموافقة لدى عينة الدراسة (تقدير طول الفترة التي يمكن من خلالها الحكم على الموافقة من حيث كونها مرتفعة جدا، مرتفعة، أم متوسطة، أم منخفضة، أم منخفضة جدا من خلال العلاقة التالية (جابر، وكاظم، 1996، 96):

مستوى الموافقة = $\frac{\text{ن} - 1}{\text{ن}}$

حيث تشير (ن) إلى عدد الاستجابات وتساوى (5) ويوضح الجدول التالي مستوى ومدى موافقة العبارة لدى عينة الدراسة لكل استجابة من استجابات الاستبانة:

جدول (3) يوضح مستوى الموافقة لدى عينة الدراسة

مستوى الموافقة	المدى
منخفضة جدا	من 1وحتى 1.8
منخفضة	من 1.8وحتى 2.6
متوسطة	من 2.61وحتى 3.4
مرتفعة	من 3.41 وحتى 4.2
مرتفعة جدا	من 4.21 وحتى 5

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: استخدمت الباحثة مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تستهدف القيام بعملية التحليل الوصفي والاستدلالي لعبارات الاستبانة، وهي: معامل ارتباط بيرسون، والنسب المئوية في حساب التكرارات، والأوزان النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار ت لعينتين مستقلتين.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

الإجابة عن السؤال الأول: ما واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمين؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب الوزن النسبي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الأول، والجدول(4) يوضح ذلك:

جدول (4) الوزن النسبي ومستوى الموافقة على واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة (ن=356)

م	العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
1	تتسم السياسة التعليمية بالمرونة التي تحد من الفاقد التعليمي	3.7472	1.264	1	مرتفعة
12	تؤكد السياسة التعليمية الهوية الثقافية بما يحد من الفاقد التعليمي	3.6348	1.423	2	مرتفعة
10	يتم مراجعة السياسة التعليمية بشكل دوري من جانب المتخصصين بما يسهم في تلاشي أوجه القصور بها	3.6264	1.453	3	مرتفعة
11	تحقق السياسة التعليمية مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع عناصر المنظومة التعليمية كل في مجاله بما يحد من الفاقد التعليمي	3.6152	1.360	4	مرتفعة
7	تواكب السياسة التعليمية المتغيرات والمستجدات التربوية المعاصرة بما يحد من الفاقد التعليمي	3.4326	1.455	5	مرتفعة
5	تراعي السياسة التعليمية احتياجات المجتمع بما يسهم في خفض الفاقد التعليمي	3.4270	1.371	6	مرتفعة
2	تراعي السياسة التعليمية احتياجات المتعلمين بما يحد من الفاقد التعليمي	3.4242	1.316	7	مرتفعة
13	تتسم بنود السياسة التعليمية بالوضوح بما ييسر فهمها لجميع عناصر المنظومة التعليمية ويحد من الفاقد التعليمي	3.3118	1.376	8	متوسطة
15	تتضمن السياسة التعليمية بنود تسهم في اكتشاف ورعاية المواهب بما يحد من الفاقد التعليمي	3.3034	1.476	9	متوسطة
3	تتضمن السياسة التعليمية معايير تحد من الفاقد التعليمي	3.2809	1.298	10	متوسطة
4	تتوافق السياسة التعليمية مع الإمكانات المتاحة بما يحد من الفاقد التعليمي	3.1433	1.262	11	متوسطة
14	تخلو السياسة التعليمية من الحشو والتكرار الممل	3.0787	1.308	12	متوسطة
6	ترفع السياسة التعليمية من دافعية الإنجاز لجميع عناصر المنظومة التعليمية بما يحد من الفاقد التعليمي	2.9944	1.276	13	متوسطة
8	تتكامل بنود السياسة التعليمية فيما بينها بما يحد من الفاقد التعليمي	2.9691	1.243	14	متوسطة
9	تتسم السياسة التعليمية بالشمول لجميع عناصر المنظومة التعليمية بما يحد من الفاقد التعليمي	2.9185	1.387	15	متوسطة
	المتوسط الكلي لعبارات المحور	3.3272	1.351		متوسطة

يتضح من الجدول (4) أن مستوى واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمين جاء متوسطًا؛ حيث بلغ

المتوسط الكلي لعبارات المحور(3.3272)، كما تراوحت عبارات المحور ما بين(2.9185) و(3.7472)، حيث حصلت(7) عبارات على درجة مرتفعة، و8 عبارات على درجة متوسطة.

تشير النتيجة السابقة إلى أن السياسات التعليمية تسهم بدرجة متوسطة في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة، ولعل هذه النتيجة يمكن عزوها لوجود العديد من المحاولات التي تقوم بها السياسة التعليمية في هذا المجال، ولكن هذه المحاولات لم تصل للمستوى المأمول نظراً لغياب التحديث والتطوير المستمر للسياسة التعليمية من جهة، وضعف مواكبتها للمتغيرات والمستجدات التربوية المعاصرة، بجانب غياب الوضوح في بعض بنودها وكثر التكرار في بعض البنود الأخرى.

ومن جهة أخرى يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء كثرة التحديات والمتغيرات التي تواجه التعليم بوجه عام والمرحلة الابتدائية بوجه خاص، وتسهم في رفع الفاقد التعليمي بها وتقلل من فاعلية الجهود المبذولة في ذلك للحد من هذا الفاقد.

ويدعم النتيجة السابقة ما أشارت إليه دراسة سارة المنقاش (2006، 381) بأن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثون عاماً، ولم يجرِ عليها أي تعديل أو تطوير، لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي، وعلى العالم أجمع، خاصة في مجال التعليم كما أكدت الدراسة وجود بعض الملاحظات على سياسة التعليم في المملكة من ناحية الصياغة والمضمون والتطبيق لكي تتوافق مع المعايير الدولية، والتوجهات العامة للسياسات التعليمية. وتتفق معها دراسة العصيمي (2007، 180) والتي ذكرت أن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تحتاج إلى وضع تنبؤات، ورؤًى تربوية مستقبلية، سواء عن الظروف أم السلوكيات كما تحتاج إلى تحديد معايير لقياس أداء العاملين في التعليم ووضع معايير لقياس الجودة أثناء العمليات.

إضافة لما سبق تعد مشكلة الفاقد التعليمي أو ما يعرف بالخسارة التعليمية أو (الهدر المدرسي) واحدة من المشكلات الخطيرة التي تواجه القطاع التعليمي في مختلف مناطق العالم، إذ لم تقتصر أضرار انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالميّ فقط، بل أثّرت في جميع القطاعات بدرجات متفاوتة، ومن أكثرها تأثّرًا التعليم؛ إذ أدّت المرحلة الأولى من تفشي الفيروس

إلى تعطّل التعلّم، وتوقفه مدّةً من الزمن، ما ألحق ضررًا على مُختلف الأصعدة ضمن المجتمع التعليميّ، وصار من الضروري البحث عن حلول فوريّة تساعد على استمرار الدراسة بأي شكل من الأشكال، وكان الخيار المتاح هو الاستعانة بشبكة الإنترنت، وتطبيقات التواصل الاجتماعي؛ من أجل بناء نمط تعليميّ يتدارك أي فجوات قد تحصل بسبب التوقف المفاجئ عن التعلّم، فجاء التعليم عن بُعد بديلًا مؤقتًا للتعليم المدرسيّ، وبرزت ظاهرة الفاقد التعليمي بقوة في معظم أنحاء العالم خلال جائحة كورونا وما رافقها من إغلاق طويل للمدارس والجامعات، وما تخللها من تحول من التعليم الوجاهي إلى التعليم عن بعد دون استعداد وجاهزية مسبقين في بداية هذا التحول (الرشيدي، 2022، 316).

الإجابة عن السؤال الثاني: ما السبل المقترحة لتعزيز واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمين؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب الوزن النسبي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الأول، والجدول(5) يوضح ذلك:

جدول (5) الوزن النسبي ومستوى الموافقة على المحور الثاني الخاص بالسبل المقترحة لتعزيز واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمين(ن=356)

م	العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
6	تضمين بنود السياسة التعليمية ما يضمن اكتشاف ورعاية الموهوبين	4.4916	0.915	1	مرتفعة جدا
14	اهتمام السياسة التعليمية بزيادة الوعي الثقافي وتقديم الدعم المعنوي بما يرتقي بأخلاقيات التعامل بين المعلم والطالب	4.4579	0.911	2	مرتفعة جدا
13	تركيز السياسية التعليمية على وضع خطط بديلة لضمان عدم التعثر في التعليم	4.4438	0.922	3	مرتفعة جدا
9	تركيز السياسة التعليمية على تدارك فاقد التعلم ومنع التسرب المدرسي، وخاصة بالنسبة للفئات المهمشة في الوقت الذي تبني فيه السلطات التعليمية على التجارب الإيجابية – وتأخذ العبرة من التجارب السلبية	4.3961	0.983	4	مرتفعة جدا

م	العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
11	وضع برامج تضمن وجود بيئة تعليم تفاعلي والتي من شأنها أن ترفع من استجابة الطلبة للتعلم	4.3680	0.974	5	مرتفعة جدا
15	أن تضع السياسة التعليمية خطة استراتيجية لتطوير المناهج بما يضمن تفاعل المتعلمين والمعلمين إيجابياً معها	4.3624	0.982	6	مرتفعة جدا
4	مشاركة جميع عناصر المنظومة التعليمية في صياغة بنود السياسة التعليمية بما يضمن تنفيذهم لها	4.3539	0.969	7	مرتفعة جدا
5	مشاركة ممثلي المجتمع المحلي في صياغة بنود السياسة التعليمية بما يضمن دعمهم لها	4.3315	0.994	8	مرتفعة جدا
12	تقديم السياسية التعليمية الدعم اللازم للطلاب المتأخرين دراسياً	4.2640	0.945	9	مرتفعة جدا
7	تأكيد السياسة التعليمية على مبدأ تكافؤ الفرص بين عناصر المنظومة التعليمية	4.0478	1.106	10	**مرتفعة**
1	إعادة صياغة وثيقة سياسة التعليم بأسلوب مناسب للجميع والتأكد من وضوحها وتسلسل أفكارها حتى يسهل فهمها واستيعابها ومن ثم تنفيذها	4.0281	1.516	11	**مرتفعة**
3	التخطيط والإعداد الجيد على يد خبراء متخصصين للسياسة التعليمة قبل اعتمادها	3.9438	1.474	12	**مرتفعة**
8	صياغة بنود السياسة التعليمية بوضوح وإيجاز ييسر فهما للجميع	3.9382	1.183	13	**مرتفعة**
2	انطلاق السياسة التعليمية من الواقع المجتمعي واحتياجات المتعلمين	3.8792	1.482	14	**مرتفعة**
10	وضع نظام لضمان تقليل الغياب المتكرر من قبل الطلاب	3.7697	1.110	15	مرتفعة
	المتوسط الكلي لعبارات المحور	4.2177	1.0678		مرتفعة جدا

يتضح من الجدول (5) أن مستوى الموافقة على السبل المقترحة لتعزيز واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمين جاء مرتفعًا جدًا حيث بلغ المتوسط الكلي لعبارات المحور(4.2177)، كما تراوحت عبارات المحور ما بين(3.7697) و(4.4916)، حيث حصلت(9) عبارات على درجة مرتفعة جدًا، و6 عبارات على درجة مرتفعة.

تشير النتيجة السابقة لوجود موافقة مرتفعة من أفراد عينة الدراسة على السبل المقترحة لتعزيز واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة

جدة، ويمكن عزو هذه النتيجة لكون هذه السبل المقترحة تم بناؤها وصياغتها بالرجوع للإطار النظري للدراسة والاستفادة مما تناولته الأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بجانب الاسترشاد بآراء الخبراء والمتخصصين في المجال.

يضاف لما سبق أن السبل المقترحة تم فيها مراعاة التنوع والشمول وتناول جميع أبعاد مشكلة الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية، وكذلك مراعاة الواقع الفعلي وما يتاح فيه من إمكانات، كما أنه تم مراعاة طبيعة السياسة التعليمية وما يناط بها من مهام.

ويدعم النتيجة السابقة ما أشارت إليه دراسة الدليمي (2021): التي أشارت إلى أن من أكثر طرق المعالجة للفاقد التعليمي استخداماً هي: الواجبات المنزلية، يليها الاختبارات الدورية، ثم أوراق العمل، ثم بناء الاختبارات التشخيصية. وأقلها استخداما الألعاب الإلكترونية، والفيديوهات التعليمية، والتطبيقات الإلكترونية، وفي ضوء النتائج أوصت الباحثة توجيه المعلمين لاستخدام طرق معالجة الفاقد التعليمي، ودراسة العنزي (2021): التي أظهرت نتائجها أن معالجة الفاقد التعليمي وفق مقترحات المشاركين يمكن أن تتم عبر ستة استراتيجيات هي: (1) استخدام برامج وآليات التدريس المساندة، (2) العمل على مرونة الجدول الدراسي، (3) تحسين أداء المعلمين والطلاب، (4) تنفيذ التقويم بطرق علمية، (5) إدخال التقنية في التدريس، (6) تعاون الجهات ذات العلاقة بالعملية التعليمية داخل المدرسة وخارجها.

وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج العديد من الدراسات التي حددت أساليب الحد من الفاقد التعليمي مثل دراسة بني خلف (2020)، ودراسة الزغيبي(2021)، ودراسة العنزي(2021).

الإجابة عن السؤال الثالث: ما مدى تأثير متغيرات النوع (ذكور/ إناث)، والتخصص (شرعي/ لغوي)، والمؤهل (تربوي- غير تربوي)، في واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة وسبل تعزيزه؟

وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب اختبار ت لعينتين مستقلتين والجداول(6)، (7)، (8) التالية توضح ذلك:

جدول (6) الفروق على محوري الاستبانة حسب متغير النوع(ن=356).

المحور	النوع	ن	متوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
الأول	ذكور	190	49.71	15.94	0.261-	0.794	غير دالة
	إناث	166	50.13	14.36			
الثاني	ذكور	190	63.21	11.21	0.246	0.806	غير دالة
	إناث	166	62.92	10.90			

يتضح من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05) بين متوسطي مجموعتي البحث من الذكور والإناث في الاستجابة على واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة وسبل تعزيزه.

ولعل هذه النتيجة تعد منطقية، وتعزوها الباحثة لكون السياسة التعليمية واحدة ومحتواها واحد وتطبق على الذكور والإناث معاً، يضاف لما سبق تشابه الظروف والبيئة التعليمية والعوامل المسببة للفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية، كما تتشابه المؤهلات والإمكانات المتوفرة لكل من الذكور والإناث عينة الدراسة، ولذا جاءت استجاباتهم متشابهة دون وجود فروق دالة إحصائياً.

جدول (7) الفروق على محوري الاستبانة حسب متغير التخصص(ن=356).

المحور	التخصص	ن	متوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
الأول	شرعي	181	49.06	16.23	1.076-	0.283	غيردالة
	لغوي	175	50.79	14.06			
الثاني	شرعي	181	62.76	11.35	0.553-	0.58	غيردالة
	لغوي	175	63.41	10.76			

يتضح من الجدول (7) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05) بين متوسطي مجموعتي البحث من ذوي التخصص شرعي وذوي التخصص اللغوي في الاستجابة على واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة وسبل تعزيزه.

ولعل هذه النتيجة يمكن عزوها لكون الفاقد التعليمي لدى التلاميذ لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بتخصص المعلمين، كما أن الظروف تكاد تكون متشابهة والبيئة المدرسة واحدة وظروف العمل واحدة، كما أن الإمكانات المتاحة والواقع المحيط واحد، ولذا جاءت رؤية عينة الدراسة متشابهة دون وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير التخصص في ذلك.

جدول (8) الفروق على محوري الاستبانة حسب متغير المؤهل(ن=356).

المحور	المؤهل	ن	متوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
الأول	تربوي	276	54.56	12.54	13.035	0.0001	دالة
	غير تربوي	80	33.85	12.42			
الثاني	تربوي	276	65.35	9.86	7.786	0.0001	دالة
	غير تربوي	80	55.24	11.40			

يتضح من الجدول (8) وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05) بين متوسطي مجموعتي البحث من ذوي التخصص التربوي و ذوي التخصص غير تربوي في الاستجابة على واقع دور السياسات التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية بمدينة جدة وسبل تعزيزه، وجاءت الفروق لصالح المعلمين على مؤهلات تربوية.

تشير النتيجة السابقة لوجود تأثير لمتغير المؤهل في رؤية عينة الدراسة لصالح ذوي المؤهل التربوي، وتبدو هذه النتيجة منطقية وتعزوها الباحثة لعامل الخبرة الذي يمتلكه المعلمون ذوو المؤهل التربوي بحسب طبيعة إعدادهم وتأهيلهم وما يتضمنه من مهارات وكفايات ترفع من رؤيتهم لواقع السياسة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي، بجانب أن ما يمتلكونه من خبرة تربوية ساهم بشكل مباشر في عمق رؤيتهم لمشكلة الفاقد التعليمي ودور السياسات التعليمية في الحد منها.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن التوصية بما يلي:

1. ضرورة التحديث المستمر لمضمون السياسة التعليمية بما يضمن مواكبتها للمتغيرات والمستجدات التربوية المعاصرة.
2. تنقيح السياسة التعليمية وحذف ما بها من حشو أو غموض.
3. تشكيل لجان متخصصة من الخبراء لدراسة مشكلة الفاقد التعليمي من حيث مسبباتها وكيفية التعامل الإيجابي معها.
4. التواصل المستمر من جانب المسئولين مع الأسرة والمجتمع المحلي للعمل معاً من أجل التغلب على مشكلة الفاقد التعليمي.
5. عمل ندوات ولقاءات للتوعية المجتمعية بمشكلة الفاقد التعليمي وآليات التعامل الإيجابي معها.

مقترحات الدراسة:

تقترح الدراسة بعض الدراسات المكملة لها في مجالها على النحو الآتي:

1. تصور مقترح لتعزيز دور السياسة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي بالمرحلة الابتدائية.
2. مسببات الفاقد التعليمي بالمرحلة الابتدائية وآليات الحد منها من وجهة نظر الخبراء.
3. دور قادة المدارس الابتدائية في الحد من الفاقد التعليمي بالمرحلة الابتدائية وسبل تعميقه من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات.
4. دور معلمي المرحلة الابتدائية في الحد من الفاقد التعليمي بالمرحلة الابتدائية وسبل تعميقه من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات.
5. الآثار السلبية المترتبة على الفاقد التعليمي بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والأسرة.

المراجع:

1)جابر، عبد الحميد جابر، وكاظم، أحمد خيري. (1986). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط2، دار النهضة اللغوية، القاهرة.

2)الجلاد، هالة. (2008). الهدر في مدارس الفصل الواحد بمحافظة الشرقية ودور المجتمع المحلي في مواجهته، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية : جامعة القاهرة.

3)جويدة، ساسوي، وعبد الرزاق، جعفري. (2019). القيم المدنية في ظل السياسات التربوية Doctoral dissertation) جامعة محمد بوضياف المسيلة.

4)الخبراني، يحيى بن محمد بن علي. (2015). صناعة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول تصور مقترح. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود. الرياض.

5)الخزاعلة، محمد سليمان فياض. (2017). واقع السياسات التربوية المرتبطة بتجويد البحث التربوي في الجامعة الهاشمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي. (141-152).(2)37.

6)الرشيدي، العنود حمل مقبل. (2022). مشكلات تفاقم الفاقد التعليمي في ظل جائحة (كوفيد- 19) ومقترحات علاجها بمرحلة التعليم الثانوي بدولة الكويت من وجهة نظر الطلاب والمعلمين والموجهين، مجلة التربية، كلية التربية بنين بالقاهرة، العدد 193، يناير الجزء الأول، ص ص315- 377.

7)الرمحي، رفاء. (2021). الفاقد التعليمي...وجائحة كورونا، مقالة متاحة على الموقع: https://www.maannews.net/articles/2037587.html : تاريخ الدخول للموقع: 15-7-2023.

8)سارة فهد ابن سعيد. (2021). مستوى فاعلية تطبيق "علمني" لقياس فاعليته في معالجة الفاقد التعليمي لدى طلبة التعليم العام في المملكة العربية السعودية واتجاهاتهم نحوه، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، جامعة ذمار، كلية الآداب، ع11، اليمن، ص ص67–124.

9)سلامة بن عواد بن علي العنزي. (2021). مقترحات المعلمين والمشرفين التربويين لمعالجة الفاقد التعليمي: دراسة نوعية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ع23، ص ص227–255.

10)السهلي، محمد، علي. (2019). تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية: استراتيجية مقترحة، [رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية تخصص أصول التربية، جامعة الملك سعود، قسم السياسات التربوية].

11)صائغ، عبد الرحمن بن أحمد. (2005). النموذج العشري لتطوير مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية. الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم. مؤسسة الفكر العربي: بيروت.

12)عبيدات، سهيل أحمد. (2007). السياسات التربوية في الوطن العربي. عالم الكتب الحديث للنشر: الأردن.

13)العتيبي، عبد الله. (2020). آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية.المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 9 (2)، 149–161.

14)العصيمي، خالد محمد حمدان. (2007). أسس ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة في سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية. اللقاء التربوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية: الجودة في التعليم العام. كلية التربية.جامعة الملك سعود.

15)الغامدي، حمدان وعبد الجواد، نور الدين. (2002). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

16)غوص، أسرار بنت عبد الرحمن حسن. (1437هـ). معايير مُقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.

17)فنانة، هبة. (1441هـ). تقييم السياسات التربوية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في الفترة 2007–2018م.رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأقصى–غزة.

18)القريناوي، بسام عليان، وسلامة، كايد. (2017). درجة مشاركة الإداريين التربويين في وزارة التربية والتعليم في الأردن في رسم السياسات التربوية وعلاقتها بولائهم التنظيمي من وجهة نظرهم [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة اليرموك، إربد.

19)القطناني، سمر جميل، و السعود، راتب سلامة. (2016). سياسات تربوية مقترحة لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات [رسالة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الأردنية، عمان.

20)القليب، انتصار سليم. (2008). العولمة والسياسات التربوية والتعليمية وأثر البطالة على الخريجين: عرض التجربة الليبية. المؤتمر العربي السنوي الثالث حول الاتجاهات الحديثة لجودة الأداء الجامعي. الإمارات العربية المتحدة. الشارقة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

21)محمد بن عبد الله الزغيبي. (2021). الفاقد التعليمي خلال جائحة فيروس كورونا: مفهومه وتقديره وآثاره واستراتيجيات استدراكه، مجلة العلوم التربوية، مج33، ع(3)، عدد خاص (التعليم في وقت الطوارئ والأزمات)، الرياض. ص ص543–577.

22)مراد، بوتليليس. (2012). تطوير التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران السانيا.

23)المنقاش، سارة. (2006). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها.مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، 19(1)، 381–440.

24)مها عبد الودود. (2020). مفهوم الفاقد التعليمي وأسبابه...ما الفاقد التعليمي. الموسوعة العربية الشاملة. مقالة متاحة على الموقع: https://www.mosoah.com/career-and-education/education/educational-wastage/، تاريخ الدخول للموقع: 15-7-2023.

25)ميساء محمد سالم بني خلف. (2020). المشكلات التربوية التي تواجه طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في لواء الكورة بالأردن من وجهة نظر المعلمين ومقترحاتهم لعلاجها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج4، ع17، ص ص54-77.

26)النمر، فايزه عبد الله، والدويري، أحمد محمد. (2018). مدى تفعيل السياسات التعليمية في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال من وجهة نظر رؤساء الأقسام [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة آل البيت، المفرق.

27)وثيقة المملكة العربية السعودية،(2030). تم الاسترجاع بواسطة vision2030.gov.sa

28)2021) saeed, S. F. B.). مستوى فاعلية تطبيق (عَلِّمني) لقياس فاعليته في معالجة الفاقد التعليمي لدى طلبة التعليم العام في المملكة العربية السعودية واتجاهاتهم نحوه. Education for Studies Arts، (11)، 67-124.

ثانيًا المراجع الأجنبية

29)Kaume-Mwinzi, R. K. (2017). Causes of education wastage and mitigation strategies in public secondary schools in Kitui central sub county in Kitui county, Kenya. International Journal of Academic Research in Education, 3(1), 21-32.

30)Pier, L., Hough, H., Christian, M., Bookman, N., Wilkenfeld., B. & Miller, R. (2021). COVID-19 and the Educational Equity Crisis: Evidence on Learning Loss from the CORE Data Collaborative. PACE, Policy Analysis for California Education.

31)Deribe, D. K., Endale, B. D., & Ashebir, B. E. (2015). Factors contributing to educational wastage at primary level: The case of Lanfuro Woreda, Southern Ethiopia. Global journal of human-social science: linguistics and Education. 15 (1), 9, 20.

32)Carney ،Paul) 2016 The .(politics of evidence based Press making ، oxford research, oxford University Press ؛USA, DOI ،10.1093.